

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٧٧

بشأن الموافقة على الاتفاقية الخاصة بالاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية في الدول العربية والأوربية المطلة على البحر المتوسط والموقعة في نيس بفرنسا بتاريخ ١٧/١٢/١٩٧٦

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور و

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الاتفاقية الخاصة بالاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية في الدول العربية والأوربية المطلة على البحر المتوسط والموقعة في نيس بفرنسا بتاريخ ١٧/١٢/١٩٧٦ مع التحفظ بشرط التصديق ما

مدر برئاسة الجمهورية في ٣ شعبان سنة ١٣٩٧ (١٩ يوليو سنة ١٩٧٧)

أنور السادات

اتفاقية

بشأن الاعتراف بدراسات التعليم العالى وشهاداته ودرجاته العلمية
في الدول العربية والدول الأوروبية المطلة على البحر المتوسط

إن الدول العربية والدول الأوروبية المطلة على البحر المتوسط ، الأطراف في هذه
الاتفاقية ،

إذ تحذوها الرغبة في توثيق الأواصر الثقافية المتينة التي أرساها التاريخ والحوار الجغرافي
فيما بينها منذ أقدم الأزمنة ، وانتهاج سياسة للعمل المشترك في مجال التعليم والتأهيل العلمي
والثقافي ، لتسهم بذلك في دعم تعاونها من جميع الوجوه سعياً إلى تحقيق الخير والرفاهية
الدائمة لشعوبها ،

واقتراناً منها بأن بلوغ هذه الأهداف يصبح أسير منالاً إذا تحقق الاعتراف لسكان
كل من الدول المتعاقدة بحقوقهم في الالتحاق بحرية بمرافق التعليم والتأهيل في الدول المتعاقدة
الأخرى ، ولاسيما من أجل متابعة دراستهم بمؤسسات التعليم العالى الموجودة فيها ،
وبالنظر إلى أن اعتراف جميع الدول المتعاقدة بالدراسات التي تتم والشهادات التي تمنح
في أية دولة منها لا بد وأن تؤدي إلى مضاعفة انتقال الأشخاص وتكثيف تبادل الأفكار
والمعارف والخبرات العلمية والتكنولوجية ؛

وبالنظر إلى أن هذا الاعتراف يشكل أحد الشروط اللازمة لتحقيق ما يلي :

١ - تيسير خير انتفاع مشترك على أفضل وجه ممكن بوسائل التعليم والتدريب الموجودة
في أراضيها ،

٢ - تأمين انتقال المعلمين والطلبة والباحثين والمهنيين على نطاق أوسع ،

٣ - تذليل الصعوبات التي يصادفها الأشخاص الذين تلقوا تعليمهم وتأهيلهم في
الخارج عند عودتهم إلى بلادهم الأصلية ؛

وإذ تحددوها الرغبة في تأمين الاعتراف بالدراسات والشهادات ، على أوسع نطاق ممكن ، مع مراعاة المبادئ المتعلقة بالنهوض بالتربية المستديرة وتحقيق ديمقراطية التعليم واعتماد وتطبيق سياسة للتربية تتلاءم مع التحولات البنيوية والاقتصادية والتقنية ، وتتمشى مع التغيرات الاجتماعية والأوضاع الثقافية ؛

وقد وطدت العزم على تركيز تعاونها المقبل في هذه المجالات ، وتنظيمه بواسطة اتفاقية تشكل نقطة البدء لنشاط ديناميكي منسق تنهض به بوجه خاص الأجهزة الوطنية والشنائية والمتعددة الأطراف التي تنشأ لهذه الغاية ؛

وإذ تذكر بأن الهدف النهائي الذي حدده المؤتمر العام لليونسكو لنفسه يتمثل في "إعداد اتفاقية دولية بشأن الاعتراف وتقرير صلاحية الألقاب والدرجات العلمية والشهادات التي تمنحها مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحوث في كافة البلاد" ، فقد اتفقت على ما يأتي :

أولاً - تعاريف

(المادة الأولى)

١ - فيما يتعلق بأهداف هذه الاتفاقية ، يقصد "بالاعتراف" بإحدى شهادات أو ألقاب أو درجات التعليم العالي الممنوحة في الخارج اعتماداً من جانب السلطات المختصة في دولة متعاقدة ومنح حاملها الحقوق التي يتمتع بها الأشخاص الذين يحملون شهادة أو لقباً أو درجة علمية وطنية تناظر الشهادة أو اللقب أو الدرجة الأجنبية المشابهة ، وطبقاً للنطاق الممنوح لهذا الاعتراف ، فإن هذه الحقوق تمتد إلى متابعة الدراسات أو ممارسة نشاط مهني أو الإثنين معاً :

(١) يترتب على الاعتراف بإحدى الشهادات أو الألقاب أو الدرجات العلمية ، من أجل القيام بدراسات على مستوى التعليم العالي أو متابعتها ، السماح لحاملها بالالتحاق بمؤسسات التعليم العالي والبحوث في أية دولة متعاقدة بنتمس الشروط المطبقة ، فيما يتعلق بالدراسة ، على من يحملون شهادة أو لقباً أو درجة مناظرة ممنوحة في الدولة المتعاقدة المعنية .

(ب) يعتبر الاعتراف بشهادة أو لقب أو درجة أجنبية بغية ممارسة نشاط مهني اعترافاً بالكفاءة الفنية المطلوبة لممارسة المهنة المعنية ، و يترتب على هذا الاعتراف إعفاء حامل الشهادة أو اللقب أو الدرجة الأجنبية من استيفاء الشروط الأخرى غير المتعلقة بالكفاءة الفنية ، والتي يمكن أن تتطلبها السلطات الحكومية أو المهنية المختصة لممارسة النشاط المهني المقصود .

٢ - فيما يخص الغايات التي تستهدفها هذه الاتفاقية :

(أ) يقصد بـ "التعليم الثانوي" مرحلة الدراسات ، أي كان نوعها ، التي تلي مرحلة التعليم الابتدائي أو الأولى ، والإعدادي ، والتي تستهدف ، فيما تستهدف ، إعداد الطلبة للالتحاق بالتعليم العالي .

(ب) يقصد بـ "التعليم العالي" جميع أنواع التعليم والبحوث على المستوى التالي للمرحلة الثانوية ، والتي يتاح الالتحاق بها في مختلف الدول ، وطبقاً لما تقرره تلك الدول من شروط ، لكل شخص لديه المؤهلات الكافية ، سواء لحصوله على لقب أو شهادة تثبت أنه قد أتم الدراسة الثانوية ، أو لتلقيه تأهيلاً مناسباً أو لاكتسابه معارف ملائمة .

٣ - فيما يتعلق بغايات هذه الاتفاقية ، يقصد بـ "الدراسات" الجزئية كل تعليم وتأهيل لم يستكمل مدته أو محتواه ، وذلك وفقاً للقواعد المعمول بها في المؤسسة التي تم تحصيله فيها . ويجوز لإحدى الدول المتعاقدة أن تمنح اعترافها بالدراسات الجزئية ، التي تجريها مؤسسة واقعة في أراضي دولة متعاقدة أخرى ومعترف بها من قبلها ، وذلك بالقدر الذي يتفق مع مستوى التعليم والتأهيل الذي بلغه الشخص ، وفقاً للعايير المعمول بها في معاهد التعليم والتأهيل الكائنة في الدولة المضيفة .

ثانياً - الأهداف

(المادة الثانية)

١ - تؤكد الدول المتعاقدة صراحة عزمها القاطع على التعاون الوثيق فيما بينها من أجل تحقيق الأهداف التالية :

(أ) إتاحة أفضل انتفاع ممكن بمواردها المتوافرة في مجال التعليم والتأهيل والبحث ، لفائدة

جميع الدول المتعاقدة ، وفي سبيل ذلك تعمل على :

١ - أن تفتح إلى أبعد حد ممكن باب الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي

التابعة لها أمام الطلبة أو الباحثين الوافدين من أية دولة متعاقدة ؛

- ٢ - أن تعترف بدراسات هؤلاء الأشخاص وبشهاداتهم .
- ٣ - أن تنسق بين شروط القبول بمؤسسات التعليم في كل من البلاد المتعاقدة ؛
- ٤ - أن تضع مصطلحات ومعايير للتقييم تيسر تطبيق نظام يكفل إمكانية المقارنة بين وحدات التقييم ومواد الدراسة والشهادات الممنوحة ؛
- ٥ - أن تطبق مفهومًا ديناميكيًا للقبول في مراحل الدراسة اللاحقة ، وأخذ في اعتباره لا مجرد ما تثبته الشهادات الممنوحة من معارف وحسب ، وإنما أيضا الخبرات والإنجازات الشخصية ، في الحدود التي يمكن فيها قبولها بواسطة المؤسسات المختصة ؛
- ٦ - أن تطبق لتقييم الدراسات الجزئية معايير مرنة تستند إلى مستوى التعليم والتأهيل المكتسب ، وإلى محتوى المناهج المقررة . وعلى أن يؤخذ في الاعتبار طابع الجمع بين مختلف التخصصات والمعارف في مرحلة التعليم العالي ؛
- ٧ - أن ترقى بنظام تبادل المعلومات المتعلقة بالاعتراف بالدراسات والشهادات .
- (ب) تحقيق تحسن مستمر في مناهج الدراسة في الدول المتعاقدة ، بالإضافة إلى اتباع أساليب تخطيط التعليم العالي والنهوض به ، تراعى فيها مقتضيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسات التي ينتهجها كل بلد معنى والأهداف الواردة بالتوصيات الصادرة عن الأجهزة المختصة باليونيسكو فيما يتعلق بتحسين المستمر لنوعية التعليم وتعزيز التربية المستديرة وتحقيق ديمقراطية التعليم ؛
- (ج) تعزيز التعاون الإقليمي والعالمي في مجال الاعتراف بالدراسات والمؤهلات الأكاديمية .

٢ - وتتعهد الدول المتعاقدة باتخاذ كافة التدابير اللازمة على كل من الصعيد الوطني والشئائي والمتعدد الأطراف ، ولاسيما عن طريق الاتفاقات الثنائية أو شبه الإقليمية أو الإقليمية أو غيرها ، وكذلك عن طريق إبرام اتفاقات بين الجامعات أو غيرها من مؤسسات التعليم العالي ، واتخاذ ترتيبات مع المنظمات والهيئات الوطنية أو الدولية المختصة ، وذلك بغية التوصل تدريجيا إلى تحقيق الأهداف المحددة في هذه المادة .

ثالثا - التعهدات ذات التطبيق الفوري

(المادة الثالثة)

١ - تعترف الدول المتعاقدة بشهادات إتمام الدراسة الثانوية المنووحة في الدول المتعاقدة الأخرى ، والتي تزود حاملها بالمؤهلات المطلوبة للقبول في مراحل التعليم التالية بمؤسسات التعليم العالي الكائنة في أراضى هذه الدول ، وذلك بنفس الشروط المطبقة على مواطنيها بالنسبة لمتابعة الدراسات أو القبول الفوري في مراحل التعليم التالية بمؤسسات التعليم العالي الكائنة في أراضها .

٢ - ويجوز مع ذلك أن يخضع القبول بإحدى مؤسسات التعليم العالي لشرط توافر أماكن خالية فيها ، وكذلك للشروط المتعلقة بالمعارف اللغوية التي تتطلبها أو تقبلها مؤسسات التعليم في الدول المتعاقدة لمتابعة الدراسات المطلوبة .

(المادة الرابعة)

١ - تتعهد الدول المتعاقدة باتخاذ كافة التدابير اللازمة على الصعيد الوطني لتحقيق ما يلي :

(أ) الاعتراف بالمؤهلات الأكاديمية المنووحة من مؤسسات التعليم العالي الكائنة في أراض دول متعاقدة أخرى والمعترف بها من هذه الدولة باعتبارها تثبت أن مرحلة دراسية كاملة من مراحل التعليم العالي قد استكملت وفقا لما تتطلبه السلطات المختصة ، وذلك بغية تمكين حاملها من مواصلة الدراسة على الفور والاتحاق بمراحل التعليم التالية بمؤسسات التعليم العالي الكائنة بأراضى أى من الدول المتعاقدة بنفس الشروط المطبقة على مواطنيها .

(ب) العمل بقدر الإمكان على تحديد السبل التي بموجبها يمكن الاعتراف بمراحل الدراسة التي تمت بمؤسسات التعليم العالي الكائنة بأراضى الدول المتعاقدة الأخرى ، وذلك بغية متابعة تلك الدراسات .

٢ - تنطبق أحكام الفقرة ٢ من المادة الثالثة أعلاه على الحالات المنصوص عليها في هذه المادة .

(المادة الخامسة)

تتعهد الدول المتعاقدة باتخاذ التدابير الضرورية لإضفاء الفعالية قدر الإمكان على الاعتراف بشهادات أو ألقاب أو درجات التعليم العالى التى تمنحها السلطات المختصة فى الدول المتعاقدة الأخرى بقصد ممارسة إحدى المهن ، بالمعنى المنصوص عليه فى الفقرة الفرعية ١ (ب) من المادة الأولى أعلاه .

(المادة السادسة)

١ - نظرا لأن الاعتراف ينصب على الدراسات المحصلة والشهادات والألقاب والدرجات العلمية الممنوحة بمؤسسات التعليم العالى المعترف بها من إحدى الدول المتعاقدة ، فإن الاستفادة بما تنص عليه المواد الثالثة والرابعة والخامسة الواردة أعلاه يتمتع بها كل شخص تابع تلك الدراسات أو حصل على تلك الشهادات أو الألقاب أو الدرجات العلمية مهما كانت جنسيته أو وضعه السياسى أو القانونى .

٢ - لكل مواطن من دولة متعاقدة يكون قد حصل فى أراضى دولة غير متعاقدة على شهادة أو لقب أو درجة علمية أو أكثر مما يناظر الشهادات أو الألقاب أو الدرجات العلمية المحددة فى المواد الثالثة والرابعة والخامسة ، أن يتمتع بما ينطبق عليه من أحكام هذه المواد ، بشرط أن تكون شهادته أو ألقابه أو درجاته العلمية معترفا بها من بلده الأصيل ومن البلد الذى يود مواصلة دراساته فيه ، وذلك دون إخلال بالأحكام المنصوص عليها فى المادة العشرين من هذه الاتفاقية .

رابعاً - أجهزة التنفيذ

(المادة السابعة)

تواصل الدول المتعاقدة سعيها لتحقيق الأهداف المحددة فى المادة الثانية وتؤمن تنفيذ التعهدات المنصوص عليها فى المواد الثالثة والرابعة والخامسة الواردة آنفاً ، وذلك عن طريق ما يلى :

(أ) أجهزة وطنية ؛

(ب) اللجنة الدولية الحكومية المنصوص عليها فى المادة التاسعة التالية ؛

(ج) أجهزة ثنائية أو شبه إقليمية .

(المادة الثامنة)

١ - تدرك الدول المتعاقدة أن تحقيق الأهداف وتنفيذ التعهدات المحددة بهذه الاتفاقية يتطلب ، على الصعيد الوطني ، توفر التعاون والتنسيق الوثيقين بين جهود سلطات وطنية بالغة التعدد ، من حكومية وغير حكومية ، ولاسيما الجامعات وغيرها من المؤسسات التعليمية وتتعهد الدول المتعاقدة بناء على ذلك بأن تسند دراسة المسائل المتعلقة بتطبيق هذه الاتفاقية إلى أجهزة وطنية ملائمة تشارك فيها سائر القطاعات المعنية ، ويكون من اختصاصها أن تقترح الحلول المناسبة . كما تعهد الدول المتعاقدة أيضا بأن تتخذ كافة التدابير الإدارية اللازمة لكي تزيد على نحو فعال من سرعة قيام هذه الأجهزة الوطنية بمهامها .

٢ - وينبغي أن تتوفر لكل جهاز وطني الوسائل الضرورية ، سواء لتمكينه من القيام بنفسه بجمع وتحليل وتصنيف كافة المعلومات المفيدة لأنشطته والمتعلقة بدراسات التعليم العالي وشهاداته ، أو لتزويده في أقرب وقت ممكن بما قد يحتاج إليه من معلومات في هذا المجال بواسطة مركز وطني مستقل للتوثيق .

(المادة التاسعة)

١ - تشكل لجنة دولية حكومية من خبراء مفوضين من الدول المتعاقدة ، وتسند سكرتاريتهما للمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة .

٢ - تكون المهمة المنوطة باللجنة الدولية الحكومية هي تعزيز تطبيق هذه الاتفاقية وتقوم اللجنة بتسلم وفحص التقارير الدورية التي ترسلها إليها الدول المتعاقدة عما أحزته من تقدم وصادفته من عقبات فيما يتعلق بتطبيق الاتفاقية ، فضلا عما تعده سكرتاريتهما من دراسات بشأنها . وتعهد الدول المتعاقدة بتقديم تقرير إلى اللجنة مرة كل عامين على الأقل .

٣ - توجه اللجنة الدولية الحكومية عند الاقتضاء ، إلى الدول الأطراف في الاتفاقية توصيات ذات طابع عام أو فردي بشأن تطبيق هذه الاتفاقية .

٤ - تعاون سكرتارية اللجنة الدولية الحكومية الأجهزة الوطنية في الحصول على المعلومات التي تحتاج إليها في إطار أنشطتها .

(المادة العاشرة)

تنتخب اللجنة الدولية الحكومية رئيسها وتضع نظامها الداخلي ، وتعقد دورة عادية كل عامين . وتجتمع اللجنة لأول مرة بعد انقضاء ثلاثة أشهر من ايداع الوثيقة السادسة لتتصدىق على الاتفاقية أو الانضمام إليها .

(المادة الحادية عشرة)

يجوز للدول المتعاقدة أن تسند إلى هيئات ثنائية أو شبه إقليمية موجودة بالفعل ، أو تنشأ خصيصاً لهذا الغرض ، مهمة دراسة المشكلات التي يثيرها تطبيق هذه الاتفاقية على الصعيد الثنائي أو شبه الإقليمي ، والعمل على إيجاد الحلول اللازمة لها .

خامساً - التوثيق

(المادة الثانية عشرة)

١ - تبادل الدول المتعاقدة فيما بينها بانتظام ، على نطاق واسع ، المعلومات والوثائق المتعلقة بدراسات التعليم العالي وشهاداته .

٢ - وتسعى هذه الدول إلى تعزيز تنمية الأساليب والوسائل التي تسمح بجمع وتحليل وتصنيف ونشر المعلومات المفيدة المتعلقة بالاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته ، ومع مراعاة الأساليب والوسائل التي تستخدمها والمعلومات التي تجدها في هذا الصدد سائر الأجهزة الوطنية والإقليمية والدولية ، ولاسيما منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة .

سادساً - التعاون مع المنظمات الدولية

(المادة الثالثة عشرة)

تتخذ اللجنة الدولية الحكومية كافة التدابير المناسبة كي تشرك المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية المختصة في جهودها التي تستهدف تأمين تطبيق هذه الاتفاقية على خير وجه ممكن .

سابعاً - مؤسسات التعليم العالي الخاضعة لسلطة

دولة متعاقدة مع وجودها خارج أراضيها

(المادة الرابعة عشرة)

تطبق أحكام هذه الاتفاقية على الدرامات التي تتم والشهادات والدرجات العلمية التي تمنح في أي مؤسسة للتعليم العالي تكون خاضعة لسلطة دولة متعاقدة حتى وإن كانت هذه المؤسسة موجودة خارج أراضي الدولة المذكورة .

ثامناً - التصديق والانضمام وتاريخ النفاذ

(المادة الخامسة عشرة)

هذه الاتفاقية مفتوحة للتوقيع والتصديق عليها من جانب الدول الأوروبية والعربية المطلة على البحر المتوسط والتي دعيت للاشتراك في المؤتمر الدبلوماسي المكلف بإعدادها .

(المادة السادسة عشرة)

١ - يجوز الترخيص بالانضمام إلى هذه الاتفاقية للدول الأخرى الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة أو في إحدى الوكالات المتخصصة أو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، أو للدول المنضمة إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية .

٢ - ويجب أن يقدم كل طلب بهذا القصد إلى مدير عام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، الذي يحيله على الأول المتعاقد قبل وبعد انعقاد اللجنة الدولية الحكومية بثلاثة أشهر على الأقل .

٣ - وتجتمع اللجنة في شكل لجنة خاصة للبت في هذا الطلب . ويجب أن يكون أعضاؤها من ودين بنقويين صريحين من حكوماتهم لهذا الغرض ، ويجب أن يصدر القرار الذي يتخذ في هذه الحالة بأغلبية ثلثي الدول المتعاقدة .

٤ - ولا يجوز تطبيق هذا الإجراء إلا بعد التصديق على الاتفاقية الحالية من جانب غالبية الدول المتعاقدة المبينة بالمادة الخامسة عشرة .

(المادة السابعة عشرة)

يتم التصديق على هذه الاتفاقية أو الانضمام إليها عن طريق إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام لدى المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة .

(المادة الثامنة عشرة)

تصبح هذه الاتفاقية نافذة بعد انقضاء شهر من إيداع وثيقة التصديق الثانية ، على أن يكون ذلك بالنسبة للدول التي أودعت وثائق التصديق دون مواها . كما تصبح نافذة بالنسبة لكل دولة أخرى بعد انقضاء شهر من إيداع وثيقة تصديقها أو انضمامها .

(المادة التاسعة عشرة)

- ١ - يحق للدول المتعاقدة الانسحاب من هذه الاتفاقية .
- ٢ - ويجرى الإخطار بالانسحاب بموجب وثيقة كتابية تودع لدى المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة .
- ٣ - ويصبح الانسحاب نافذا بعد انقضاء إثني عشر شهرا من تسلم وثيقة الانسحاب . ومع ذلك ، فإنه يحق لجميع الأشخاص الذين استفادوا من أحكام هذه الاتفاقية والذين لازالوا يتابعون دراساتهم فى أراضى الدولة المتعاقدة التى أعلنت انسحابها من الاتفاقية ، أن يستكملوا مرحلة الدراسات التى بدأوها .

(المادة العشرون)

لا تؤثر هذه الاتفاقية بأية صورة كانت على المعاهدات والاتفاقيات النافذة بالفعل بين الدول المتعاقدة ، ولا على التشريعات الوطنية التى أصدرتها تلك الدول ، وذلك فى الحدود التى تكفل فيها تلك المعاهدات أو الاتفاقيات أو التشريعات مزايا أوسع مدى من المزايا المقررة بهذه الاتفاقية .

(المادة الحادية والعشرون)

يباع المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الدول المتعاقدة والدول الأخرى المذكورة فى المادتين الخامسة عشرة والسادسة عشرة أملا ، ومنظمة الأمم المتحدة بإيداع كافة وثائق التصديق أو الانضمام المشار إليها فى المادة السابعة عشرة ، وبحالات الانسحاب المنصوص عليها فى المادة التاسعة عشرة من هذه الاتفاقية .

(المادة الثانية والعشرون)

، طبقاً للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة ، تسجيل هذه الاتفاقية بسكرتارية الأمم المتحدة بناء على طلب المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة .
ولإثباتنا لذلك وقع الممثلون الموقعون أدناه ، بمقتضى تفويضهم ، على هذه الاتفاقية .
حررت هذه الاتفاقية في مدينة نيس بفرنسا ، بتاريخ السابع عشر من شهر ديسمبر / كانون الأول ١٩٧٦ ، في نسخة أصلية واحدة باللغات الأسبانية والانجليزية والعربية والفرنسية ، مع تساوى النصوص الأربعة في حجيمها ، وسيتم إيداعها بمخفوظات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، وسترسل منها نسخة طبق الأصل ومعتمدة إلى جميع الدول المذكورة بالمادتين الخامسة عشرة والسادسة عشرة وإلى منظمة الأمم المتحدة .

وزارة الخارجية

قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٣٣٨ بتاريخ ١٩/٧/١٩٧٧ ، بشأن الموافقة على الاتفاقية الخاصة بالاعتراف بدراسات التعليم العالى وشهاداته ودرجاته العلمية في الدول العربية والأوربية المطلقة على البحر المتوسط والموقعة في نيس بفرنسا بتاريخ ١٧/١٢/١٩٧٦ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٧٧ ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية الاتفاقية الخاصة بالاعتراف بدراسات التعليم العالى وشهاداته ودرجاته العلمية في الدول العربية والأوربية المطلقة على البحر المتوسط والموقعة في نيس بفرنسا بتاريخ ١٧/١٢/١٩٧٦

ويعمل به اعتباراً من ٢٣/١٠/١٩٨١

كمال حسن على